



تقييم حالة

## أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة\*

وحدة تحليل السياسات | يوليو 2015

---

\* تتوه وحدة تحليل السياسات في المركز العربي بمساهمة د. السنوسي بسكري المهمة في إعداد هذه الورقة.

أزمة الحوار الليبي في مسودة الاتفاق الخامسة

سلسلة: تقييم حالة

وحدة تحليل السياسات | يوليو 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

## المحتويات

1	مقدمة
1	جنور الأزمة
2	الطريق إلى المسودة الخامسة
5	المواقف الداخلية والخارجية من مقترحات ليون
5	1. طرفا الحوار
6	2. مواقف خارج دائرة المتحاورين
8	3. المبعوث الدولي
8	4. الأطراف الخارجية
9	سؤال حفتر بلا إجابة
11	خاتمة

## مقدمة

بعد جولات حوار عديدة جمعت أطراف الأزمة الليبية برعايته، قدّم مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، برناردينو ليون، أواخر حزيران / يونيو 2015، مسودة اتفاق جديدة لحلّ الأزمة، وتشكيل حكومة انتقالية. ومع أنّ المسودة الأخيرة قلّصت نقاط الخلاف بين طرفي الحوار (البرلمان، والمؤتمر)، فإنّها وكسابقاتها، أثارت جدلاً كبيراً؛ إذ تباينت المواقف بشأنها حتى ضمن الفريق الواحد. ترصد هذه الورقة تطوّر مسار الحوار السياسي في ليبيا، ومواقف أطراف الصراع من مسودات الاتفاق الخمس التي قدّمها المبعوث الدولي، والجدل القائم بشأن الأخيرة.

## جذور الأزمة

جرت في تموز / يوليو 2012 أوّل انتخابات في ليبيا بعد الثورة، وعلّقت آمال كثيرة على المؤتمر الوطني العام المنتخب، والحكومة المنبثقة عنه لتجاوز المرحلة الانتقالية، ووضع أولى لبنات التحول الديمقراطي. لكن فئة واسعة من كتائب الثوار نظرت بعين الريبة إلى نتائج الانتخابات، وما أفرزته لجهة هيمنة الأحزاب، وبخاصة تحالف القوى الوطنية بزعامة محمود جبريل، على الحياة السياسية. ونتيجة هذا الموقف الملتبس وفشل الحكومات المتعاقبة في دمج المسلحين في الجيش والشرطة ومؤسسات الدولة، دأب الثوار على التدخّل عسكرياً في عمل المؤتمر الوطني لفرض قرارات يرونها تمسّ بثورة 17 فبراير، أو رفضها. وجاء إقرار المؤتمر العام قانون العزل السياسي في أيار / مايو 2013 (تحت ضغط الثوار) ليعمّق الشرخ والاستقطاب السياسي، ويخلق أزمة بين الفرقاء السياسيين<sup>1</sup> تصاعدت بعد إعلان اللواء المتقاعد خليفة حفتر 10 شباط / فبراير 2014 عملية الكرامة لتخليص ليبيا ممّا سمّاه "الإرهابيين" في محاولة لاستنساخ التجربة المصرية بعد انقلاب 3 تموز / يوليو. ومع توافق الفرقاء على إجراء انتخابات برلمانية حزيران / يونيو 2014، فإنّ نتائجها<sup>2</sup> أجمت صراعاً مسلحاً لا سيّما

<sup>1</sup> ذهب قانون العزل السياسي إلى أقصى درجات الإقصاء مقارنةً بتجارب مماثلة عربية أو غربية، إذ حظر العمل السياسي على كلّ من تعامل مع النظام السابق بما فيه المنشقون أو المعارضون الذين تقلّدوا مناصب لفترة معيّنة، وهو ما دفع مجلس النواب المنعقد في طبرق لإلغائه، انظر: "ليبيا: إلغاء قانون العزل يمهدّ لحكومة توافق"، العربي الجديد، 2015/2/4، على الرابط: <http://goo.gl/Bri4Xm>

<sup>2</sup> أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز ما يسمّى التيار المدني والقوى القبلية المتحالفة معه وخسارة التيار الإسلامي.

بعد انطلاق عملية فجر ليبيا 13 تموز / يوليو 2014 للتصدي لمحاولات حفتر والمليشيات الموالية له السيطرة على طرابلس، واندلاع الخلاف بين النواب المنتخبين على شرعية عقد جلسات البرلمان خارج طرابلس، ودون تسليم رسمي من المؤتمر العام السابق<sup>3</sup>. وتدرجياً، تحوّل الانقسام السياسي إلى مواجهة مسلحة شاملة مع نزوع الأحزاب والنواب في كلا الطرفين لتأييد وتبني كلٍ من عملية الكرامة، أو فجر ليبيا، الأمر الذي أدى إلى فشل وساطة الأمم المتحدة واستقالة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا طارق متري 11 آب / أغسطس 2014، ليخلفه الإسباني برناردينو ليون بداية شهر أيلول / سبتمبر 2014<sup>4</sup>.

ظلّ الخلاف السياسي يدور، في ظاهره، حول شرعية عقد البرلمان وانعقاده، حتى جاء قرار الدائرة الدستورية في المحكمة العليا 6 تشرين الثاني / نوفمبر 2014 بحلّ البرلمان المنعقد في طبرق<sup>5</sup>. وهو ما ساهم في تسوية الإبقاء على جسمين تشريعيين؛ أولهما، البرلمان المنعقد في طبرق الذي رفض قرار الدائرة الدستورية ورأى أنّ شرعية الانتخابات غير قابلة للانتزاع. وثانيهما، المؤتمر الوطني العام في طرابلس الذي عاد لمزاولة عمله<sup>6</sup>. ويعبّر هذان الجسمان عن تحالفين غير متجانسين؛ يضمّ الأول (البرلمان) الليبراليين وقوى قبلية في الشرق، ومحافظين، وعسكريين سابقين، وبعض رجالات النظام السابق وأنصاره. في حين يضمّ الثاني (المؤتمر) مصراتة وحلفاءها في مدنٍ أخرى، كالزاوية وغريان، إضافةً إلى الإسلاميين.

### الطريق إلى المسودة الخامسة

على الرغم من محاولاته المتكررة، والدعم الدولي الذي حظي به غداة تعيينه، فإنّ فرقاء الأزمة الليبية لم يعطوا الحوار الذي يريعه مبعوث الأمم المتحدة برناردينو ليون قيمة كبيرة، بل اعتمد كلاهما إستراتيجية عسكرية بامتياز. وعدّ كلّ منهما الأداة السياسية تفعيلاً للخيار العسكري وسعيًا لإنجاحه وتحقيق المكاسب المرادة. فالبرلمان (طبرق) يرى أنّه سيفتقد القدرة والتأثير السياسيين في ليبيا من دون السيطرة على بنغازي عسكرياً، كونها تمثّل

<sup>3</sup> قاطع النواب الممثلون لمصراتة والأحزاب الإسلامية جلسات مجلس النواب المنعقدة في طبرق بأقصى الشرق وعدّوها انقلاباً على ثورة 17 فبراير.

<sup>4</sup> "تعيين الإسباني برناردينو ليون مبعوثاً أممياً خاصاً إلى ليبيا"، روسيا اليوم، 2014/8/15، على الرابط: <http://goo.gl/X1hEff>

<sup>5</sup> "المحكمة العليا تقضي بحل البرلمان"، وزارة العدل الليبية، 2014/11/6، على الرابط:

<http://aladel.gov.ly/home/?p=594>

<sup>6</sup> "شهادة المبعوث الدولي إلى ليبيا طارق متري"، سياسات عربية، العدد 13، (آذار/ مارس 2015)، ص 170.

النقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الشرق الليبي. في حين يدرك المؤتمر الوطني (طرابلس) أنّ مشروعه "التصحيحي" لن يكون له ثمار دون السيطرة على حقول النفط وموانئه بعد ضرب القوى المناوئة المتمثلة بجيش القبائل، والتمركز في منطقة جنوب غرب طرابلس. وقد ظهر انحياز الطرفين لبدائل غير عسكرية خلال المرحلة السابقة، في تفاعلها مع الدعوات والمبادرات لحلّ الأزمة في ليبيا عبر الحوار. لكنّ عاملين مهمّين دفعا الطرفين إلى تغيير نسبي في موقفهما من الحوار؛ أولهما، التصدع في الجبهة السياسية والعسكرية في المعسكرين. وثانيهما، ضغط الشارع الذي سئم الاقتتال، وتطلّعه إلى استقرار سياسي وأمني يليّ طموحاته.

تبلورت أجندة الحوار السياسي الليبي بين الأطراف المتنازعة بصورة أوضح في النسخة الثالثة من المسودة التي دأب مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، برناردينو ليون، على الإضافة إليها والحذف منها لتلائم مطالب الطرفين. ومع انطلاق أولى جلسات الحوار في "الصخيرات" المغربية (آذار / مارس 2015) بعد جولة في مدينة غدامس الليبية وجنيف السويسرية، تمخّضت أجندة ليون في مسوداته عن نقطتين أساسيتين، هما:

-الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية.

-الاتفاق على جملة من الترتيبات الأمنية.

وقد طالب ليون الأطراف المتصارعة بالاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية ترضي الطرفين وتتولى إدارة البلاد بصلاحيات لا تعقيب عليها حتى الاستفتاء على الدستور. والمقصود من النقطة الثانية التوافق على المسائل الأمنية التي تهيئ المناخ لعمل الحكومة وتتنزع فتيل الصراع القائم الآن. وفي مقدمة هذه الترتيبات وقف الاقتتال وإعادة تموضع القوى المسلحة بعد إخلاء العاصمة. لكنّ موقفاً متصلباً من المؤتمر الوطني العام والذي طالب بأجندة شاملة تتضمن التوافق على سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية تراقبها، وموقفاً أكثر صلابة من البرلمان مطالباً بعدم المساس به بوصفه الممثل الشرعي للليبيين، ساهما في دفع ليون والأطراف الدولية إلى إعادة النظر في المقاربة السابقة، فكانت المسودة الرابعة.

اقتربت الأفكار التي ورّعها ليون على وفدي التفاوض في مسودته الرابعة (أيار / مايو 2015)، من فكرة الأجندة الشاملة؛ إذ تناولت التوافق على منظومة مؤسسية فيها: حكومة ائتلافية؛ مجلس تشريعي؛ مجلس رئاسي أعلى.

وتضمّن مقترح الأجندة الجديدة التفاوض حول مجلس الأمن القومي ومجلس البلديات الذي يشمل عمداء البلديات الذين انتخبوا في عام 2014. هذه التركيبة الجديدة والتي برز فيها مكّون جديد هو المجلس الرئاسي الأعلى، جاءت محاولة من ليون ومن خلفه من أطراف دولية لإرضاء طرفي الصراع؛ فالبرلمان الذي يصرّ على أنّه السلطة التشريعية المنتخبة والذي لا يمكن إلغاؤه بأيّ صيغة من صيغ التوافق، يجب أن يستمر بوصفه مجلساً تشريعياً، بالمقابل فإنّ المؤتمر الوطني الذي يعدّ نفسه الممثل الأعلى للسلطات بعد أن قضت الدائرة الدستورية في المحكمة العليا بحلّ البرلمان، لا يمكن أن يتلاشى في المرحلة الانتقالية الجديدة التي يحاول ليون رسم ملامحها. وعليه، سيكون المجلس التشريعي المقترح ضمن الأجندة الجديدة هو البرلمان على أن يستمر وجود المؤتمر الوطني العام في شكل المجلس الرئاسي الأعلى بصلاحيات محدودة لكنّها تكفل قدرًا من التوازن بينه وبين البرلمان. ومع أنّ المسودة الرابعة لم تتطرق إلى تفاصيل دقيقة حول الصلاحيات وتركبتها للتفاوض بين الأطراف، فإنّ إطارها العام كان يدور حول إسناد سلطة التشريع والرقابة للبرلمان في شكله الجديد، على أن يمنح المؤتمر الوطني العام في صيغة المجلس الرئاسي حق الاعتراض على قوانين وقراراتٍ تتعلق بقضايا مصيرية محددة، وترتبط بالخلاف الجوهرى بينهما.

ومع أنّ المسودة الخامسة قلّصت الخلافات بين أطراف النزاع، فإنّها أثارت جدلاً واسعاً بين فرقاء الأزمة<sup>7</sup>. لقد رأى المؤتمر الوطني وأنصاره أنّ المسودة الأخيرة بصيغتها الحالية تمكّن خصومهم (البرلمان) من القيام بدور أكبر في المرحلة الانتقالية الجديدة، خاصة في ما يتعلق بقرارات سحب الثقة من رئيس الحكومة التوافقية وتعيين قائد الجيش، وإقرار الطريقة التي تشكّل بها الجيش في المنطقة الشرقية، وعدّ القوة التابعة للمؤتمر مليشياً؛ وذلك بعد أن نصّت المسودة الرابعة على إعادة تشكيل الجيش وليس دعمه كما تنصّ المسودة الخامسة، بحيث يمكن تفسير النص المعدّل على أنّ المقصود بالدعم هو الجيش التابع للبرلمان وليس قوة رئاسة الأركان التابعة للمؤتمر الوطني العام<sup>8</sup>.

وعلى الرغم من أنّ المسودة لم تشر صراحةً إلى بعض ما يعتقد أنه أنصار المؤتمر في المسودة، فإنّ صوغ المسودة قابل للتفسير على الشكل الذي ذهبوا إليه، ومنه النص المتعلق بقرار الدائرة الدستورية التابعة للمحكمة العليا، والتي قضت بحلّ البرلمان؛ إذ جاء في صوغها ما يفهم منه رفض القرار بعلّة أنّه يقود إلى

<sup>7</sup> "فرقاء ليبيا يتدارسون مسودة اتفاق الأمم المتحدة"، الجزيرة نت، 2015/7/1، على الرابط: <http://goo.gl/1h5erl>

<sup>8</sup> السنوسي بسكري، "الصخب حول المسودة الخامسة والتداعيات المحتملة للضغوط الغربية"، عربي 21، 2015/7/3، على الرابط:

<http://goo.gl/dycOua>

فراغٍ سياسي وعدم استقرار. وتفسير المادة (41) أيضًا، والتي تنصّ على سحب التشكيلات المسلّحة من المدن والتجمعات السكنية بدءًا من العاصمة طرابلس، ليعاد انتشارها في مواقعٍ محددة، وتقوم حكومة الوفاق الوطني بنشر وحدات الجيش للحفاظ على الأمن؛ فأنصار المؤتمر يقولون إنّ من يطلق عليهم جيش هم قوات الكرامة في المنطقة الشرقية، وجيش القبائل في المنطقة الغربية، ما يعني، في نظرهم، تسليم العاصمة والمدن المهمة سلميًا إلى اللواء حفتر وحلفائه. من جهةٍ أخرى، رأى هؤلاء في اشتراط المسودة الإجماع في قرارات مجلس الوزراء الذي يمتلك سلطة تعيين قائد الجيش وإقالته، من شأنه أن يساهم في بقاء حفتر قائدًا عامًا للجيش، لأنّ تحقيق الإجماع سيكون صعبًا للغاية.

## المواقف الداخلية والخارجية من مقترحات ليون

### 1. طرفا الحوار

من المفهوم أن تتعارض مواقف الأطراف المتنازعة حول مخرجات الحوار؛ فالمسودة في نسختها الأولى والثانية لم تلبّ طموح كلا الطرفين، وقبل البرلمان النسخة الثالثة ورفضها المؤتمر الوطني (28 نيسان / أبريل 2015)، لأنها تشير إلى أنّ البرلمان هو الممثل للسلطة التشريعية، وضرورة الاتفاق على تشكيل حكومة توافقية ثم الترتيبات الأمنية التي يُترك التفصيل فيها للحوار. وقبل المؤتمر الرابعة ورفضها البرلمان<sup>9</sup>، في حين عاد الطرفان إلى التوافق في موقفهما الراض المسودة، وذلك بعد إصدار البرلمان لبيان يطالب فيه بأن تسند له شرعية اختيار رئيس الحكومة التوافقية ونائبه. وهو ما فسّر على أنّه رفض لتوقيع المسودة بالأحرف الأولى. ويعود رفض البرلمان المسودة الرابعة إلى أنّها تمنح بعض الصلاحيات السيادية للمؤتمر الوطني العام في شكل مجلس أعلى للسلطة له حق الاعتراض على قرارات البرلمان الذي اعتمده المسودة سلطةً تشريعية وحيدة.

لكن، وبخلاف الموقف المعلن، أعلن عدد من أعضاء البرلمان قبولهم النسخة الرابعة من المسودة، ودار جدل داخل البرلمان وأنصاره في طبرق لم يخُل من تبادل للاتهامات وتخوين المؤيدين للمسودة واتهام أطراف

<sup>9</sup> المؤتمر يتقبل مسودة ليون الرابعة كأساس للحل السياسي بليبيا"، العربي الجديد، 2015/6/16، على الرابط:

<http://goo.gl/vHSc2E>



دولية برشوتهم. وهو السيناريو نفسه الذي تحدّث عنه رافضو المسودة الخامسة من جبهة طرابلس؛ إذ تحدّث بعضهم عن وعود ليون لأعضاء المؤتمر بتقاعد مجزأ في حال أعلنوا استقالتهم من المؤتمر الوطني، وتحدّث الوفد المفاوض عن المؤتمر الوطني عن ضغوط شديدة تحوّلت إلى تهديد مباشر من سفراء أوروبيين لجبهة طرابلس التي لم تعد جبهة واحدة متماسكة كما كانت عند إطلاق عملية "فجر ليبيا" العام الماضي. ويظهر الخلاف بوضوح بين مكوثاتها بشأن المسودة الخامسة<sup>10</sup>.

أمّا في ما يتعلق بالمسودة الأخيرة، فقد رفض وفد المؤتمر الوطني العام توقيعها في الصخيرات وطلب الرجوع إلى المؤتمر الوطني في طرابلس للتشاور<sup>11</sup>، وكان موقف المؤتمر الوطني بعد المداولات هو عدم القبول بالمسودة إلّا بعد إجراء تعديلات عليها تحقّق التوازن بينه وبين البرلمان. في المقابل، عاد البرلمان عبر بيان صدر في 2 تموز / يوليو 2015 ليؤكد رفضه المسودة الخامسة؛ إذ نصّ البيان رفضه التصديق على توقيع الوفد الممثل له المسودة<sup>12</sup>، وطالب بضرورة أن يمنح للبرلمان حق التفرد بتعيين رئيس الحكومة التوافقية ونائبه، والتمسك بمقر مؤقت للحكومة التوافقية (كأن يكون طبرق، أو البيضاء) إلى حين تنفيذ كلّ الترتيبات الأمنية، والتي تتضمن إخلاء العاصمة من التشكيلات المسلحة. أمّا النقطة الثانية، فمتعلقة بمجلس الدولة الذي تقترح المسودة أن يشغل أعضاء المؤتمر الوطني العام نحو 75% من مجمل مقاعده، فطالب البيان بأن تكون قراراته غير ملزمة، وأن يكون مقره سبها، وأن يسند للبرلمان اختيار نصف أعضائه ويصدّق على النصف الآخر. أمّا في ما يتعلق بنقطة قرارات الجسمين التشريعيين، فيطالب البيان بإلغاء كلّ قرارات المؤتمر الوطني العام، ويتمسك البرلمان بالقوانين والقرارات والتعيينات الصادرة عنه.

### 2. مواقف خارج دائرة المتحاورين

يظهر أنصار البرلمان أكثر تجانساً في موقفهم حيال حوار الصخيرات. ويعود ذلك إلى إصرار البرلمان على شروطه التي تفرضه بوصفه أعلى سلطة، ورفضه منح المؤتمر الوطني أيّ صلاحيات في المرحلة الانتقالية المقبلة. لذا لم يظهر انقسام أو تعدّد في المواقف ضمن جبهة طبرق حيال مسودات الحوار إلّا بعد الإعلان عن المسودة الرابعة، والتي أسندت بعض صلاحيات البرلمان للمؤتمر الوطني كما سبق الإشارة.

<sup>10</sup> بسيكري.

<sup>11</sup> "المؤتمر الوطني يرفض توقيع مسودة ليون"، الجزيرة نت، 2015/7/7، على الرابط: <http://goo.gl/BqN2Lc>

<sup>12</sup> "مجلس النواب يرفض التوقيع على المسودة ويتمسك بكل تعديلاته"، أخبار ليبيا، 2015/7/4، على الرابط:

<http://www.libyaakhbar.com/libya-news/91415.html>

في الجهة المقابلة، يظهر أنصار المؤتمر الوطني أكثر انقسامًا بخصوص الموقف من الحوار ومخرجاته؛ فقد أعلنت دار الإفتاء رفضها المسودة<sup>13</sup>. ومن المعلوم أنّ المفتي يمثل ثقلًا وله تأثير ملحوظ في المؤتمر الوطني أو بعض أعضائه، وفي الكتائب المسلحة التابعة للمؤتمر الوطني. وتابع دار الإفتاء في موقفها ما يُعرف بحراك الساحات، وهم المنظمون للاعتصامات في العديد من المدن المناصرة للمؤتمر ولعملية "فجر ليبيا". أمّا الكتائب المسلحة التي شكّلت في مجموعها قوة "فجر ليبيا" ونجحت في طرد الكتائب التي أعلنت تأييدها عملية الكرامة من طرابلس في آب / أغسطس من العام الماضي، فقد انقسمت في موقفها بين مؤيد ومعارض؛ فمن أيّدوا هم كتائب قوية تنتسب إلى مدينة مصراتة انحازت إلى موقف المجلس البلدي للمدينة الذي شرع في مبادرات صلح وهدنة بين مصراتة والمدن التي انحازت لعملية الكرامة في مقدمتها "ورشفانة"، بينما رفض المسودة كتائب عسكرية القليل منها من مصراتة ومعظمها من العاصمة ومن المدن المحيطة بها، كغريان وتاجوراء والزاوية.

وفيما بدا أنّه مفارقة للرأي العام، اختلف موقف حزب العدالة والبناء والجهة الأبرز الداعمة له وهي جماعة الإخوان المسلمين، حول المسودة؛ إذ مالت تصريحات قادة بارزين في الحزب وبيان الأمانة العامة إلى الموافقة على المسودة الخامسة مع التعديل، في حين تحفّظت عليها جماعة الإخوان، وبرز مسؤول الجماعة في مقابلة مع فضائية بانوراما الليبية اختلافهم مع الحزب في الموقف من المسودة بأنّ لكلٍ منهما استقلاليته وتوجهاته التي لا تُلزم الآخر.

أمّا في ما يتعلق بأعضاء البرلمان الذين قاطعوا البرلمان ولم يشاركوا في جلساته وقاد بعضهم حملة قوية ضدّ البرلمان وضدّ قراراته، فقد انقسموا أيضًا على أنفسهم؛ إذ أعلن بعضهم الموافقة على المسودة ورأوا أنّها لم تختلف كثيرًا عن سابقتها، وفي مقدمة هؤلاء الدكتور مصطفى أبو شاقور، نائب رئيس الوزراء الأسبق، والدكتور نعيم الغرياني، وزير التعليم العالي الأسبق. على الطرف الآخر، قاد جبهة المعارضة من البرلمانيين المقاطعين عبد الرؤوف المناعي الذي دعا إلى وقف الحوار وطالب سلطات طرابلس باعتقال ليون في حال قدم إلى العاصمة، وذلك في تدوينة له على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك. بينما نشر

<sup>13</sup> هشام الشلوي، "مسار الحوار الليبي الحالي ومستقبل الحل السياسي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/7/7، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2015/07/2015761324415352.htm>

الدكتور علي بوزعكوك بيانًا على صفحته في الموقع يقول إنّه يعبّر عن النواب المقاطعين، وفحواه رفض المسودة.

### 3. المبعوث الدولي

يلاحظ العديد من المراقبين ارتباكًا في مواقف ليون ومقارنته وعلاقته مع طرفي الأزمة ينعكس بشكلٍ ما على مسوداته التي عادةً ما تفاجئ الجميع على أساس أنّ كلاً منها تختلف جذريًا عن سابقتها، وهو ما يوحي بوجود أجندات تفرض عليه من خارج غرف التفاوض. من ناحية أخرى، يتحقّق طرفًا الحوار على سلوك ليون في ما يتعلق بفقرة الترتيبات الأمنية؛ إذ يتواصل المبعوث الأممي مع مجاميع عسكرية ضمن جبهتي طبرق وطرابلس دون التنسيق مع قياداتها العسكرية. وقد أعلن الطرفان شعورهما بالغموض تجاه رؤية ليون للترتيبات الأمنية وكيفية تنفيذها. وفي ثنايا حراك الحوار أيضًا، وقع ليون تحت ضغوط شديدة من الطرفين بسبب ما عدّاه مواقف منحازة؛ إذ قاد تجمع الساحات في جبهة طرابلس حملة عنيفة ضد ليون بعد تصريحه بخصوص قرار المحكمة العليا المتعلق بالبرلمان، فقد قلّل المبعوث الأممي من قيمة القرار، الأمر الذي عدّه أنصار المؤتمر وقتها تجاهلاً لدور القضاء ومكانته وانحيازًا للمعسكر الثاني على حساب مبادئ بناء الدولة الحديثة التي تتمنّى القضاء وتضعه في مكانة متميزة.

في المقابل، فإنّ حملة مشابهة انطلقت في مدن الشرق الليبي تندّد بليون وتدعو إلى عزله؛ وذلك بعد أن رأى معسكر طبرق في تصريحات ليون، في بروكسل في شباط / فبراير الماضي، ما يتضمن اعترافًا بالمؤتمر الوطني وتسوية بينه وبين البرلمان.

### 4. الأطراف الخارجية

على مستوى الأطراف الأكثر أهميةً والأكثر تأثيرًا، وهم الخمس الكبار الذين دأبوا على إصدار بيانات مشتركة منذ تشرين الأول / أكتوبر 2014، لا يوجد ما يشير إلى خيار ملائم لحلّ الأزمة سياسيًا وعبر الحوار، غير دعم الأمم المتحدة ومبعوثها، ولا يوجد اتفاق على آليات ضغط لتفعيل الحوار غير التهديد والضغط على طرفي الأزمة لحتّهما ودفعهما إلى خيار التسوية عبر الحوار. من جهةٍ أخرى، هناك تصرفات انفرادية لبعض الأطراف المعنية تسهم في تعقيد المشهد، وتتناقض مع الخطاب المعلن الذي جرى التعبير عنه عبر أربعة بيانات جماعية.

لكن الأكثر أهمية في ما يتعلق بالتمهيد لحوارٍ ناجح، هو ضبط مواقف الأطراف الإقليمية وتحييدها؛ إذ من الواضح أنّ الصراع تطوّر واتسع وتأثّر بمشاركةٍ ومساهمةٍ أساسيتين من أطرافٍ إقليمية. وسيكون من أبرز عوامل إضعاف التعويل على الخيار العسكري هو وقف الدعم والمساندة الخارجيين، ووقف التأثير المباشر في اتجاه الأزمة؛ إذ هناك ما يشير إلى تعدّي التدخّل الإمداد بالسلح إلى التوجيه والتحريض على انتهاج التصعيد العسكري والتخطيط لذلك.

ويرى العديد من المراقبين أنّ هناك حاجة لتحييد الأطراف الإقليمية الضالعة في الأزمة الليبية، والتوافق بين الأطراف الدولية على رؤيةٍ واضحة قائمة على منطلقات تتطابق والديمقراطية واحترام المؤسسات السيادية، وفي مقدمتها القضاء، والدقة في وصف الأعمال الإرهابية وعدم الازدواجية في إدانة العنف، بمعنى اختلال معايير التجريم لتتطبق فقط على السلوك وليس التوجّه الفكري، عندها يمكن أن تمهّد الطريق لحوارٍ ناجح، ودون ذلك فلن يكون للحوار أيّ قيمة حقيقية، وستجد الأطراف الدولية نفسها أمام خيارات صعبة لن يسهم أيّ منها إلّا في تعقيد المشهد وتأزيم الوضع.

### سؤال حفتر بلا إجابة

كان الاتجاه لفرض خليفة حفتر في الوضع الجديد، مطلبًا للبرلمان. بينما يصرّ المؤتمر حتى الآن على استبعاده. في مقابل إصرار البرلمان على عدم المساس بمنصب حفتر الذي نجح في تعزيز نفوذه داخل جبهة طبرق بعد التأييد الذي حظي به من مجاميع سياسية وعسكرية واجتماعية؛ بحيث نجحت الآلة الإعلامية الداعمة له في الضغط على أعضاء البرلمان المتحفظين على إدراج حفتر ضمن أجندة التفاوض، ووضعهم في مواجهة مع الرأي العام في المنطقة الشرقية.

لكنّ نفوذ حفتر الواسع شهد تراجعًا خلال الشهرين الماضيين، بعد ارتفاع أصوات ناquديه ممّن ناصره من ضباط وأصحاب نفوذ قبلي ومالي. ويعزى هذا التراجع في شعبية حفتر بين أنصاره إلى فشله في تحقيق وعوده التي أطلقها بعد انطلاق "عملية الكرامة" في أيار / مايو 2014 بالقضاء على المجموعات المسلحة، وتراجع سيطرته على القوة العسكرية المتمثلة بجيش القبائل التي تخطط للدخول إلى العاصمة طرابلس،

وللضربة التي تلقّتها القوة المسلحة التي أعلنت تأييدها عملية الكرامة في الجنوب بعد القبض على أمرها العسكري بمساعدة قوة موالية للمؤتمر الوطني العام.

ومن أبرز مظاهر خلخلة نفوذ حفتر هو نزاعه مع العقيد فرج البرعصي، أمر أحد محاور القتال في بنغازي، بعد أن أصدر حفتر قراراً بإقالته منتصف شهر حزيران / يونيو بزعم عدم انضباطه وتورّطه في أعمال خارجة عن القانون عدّها حفتر سبباً في تأليب قطاع من الرأي العام ضد الكرامة<sup>14</sup>. وكان فرج البرعصي قد برّر في مقطع على اليوتيوب حرق قوات الكرامة بيوت المعارضين المؤيدين لمجلس شورى ثوار بنغازي وتدميرها، معللاً موقفه بأنّ الحرق والتدمير يساعدان على تماسك اللحمة في المدينة، ولا يمزّقان النسيج الاجتماعي كما حدّر معارضو الكرامة.

قاد قرار إقالة البرعصي إلى حراك اجتماعي معارض؛ إذ اجتمع أكبر قبائل "برقة"، وهما قبيلتا "العبيدات" و"البراعصة"، وقررتا رفضهما القرار وطالبتا شيخ قبيلة العبيدات بتقسيم برقة إلى مرتعين عسكريين، مربع "الجبل الآخر"، والذي يمتد من شرق مدينة المرج معقل غرفة العملية العسكرية التي يقودها حفتر، وحتى الحدود الليبية المصرية، ويقوده فرج البرعصي، ومربع بنغازي والمدن القريبة منها شرقاً وغرباً، وتُسند قيادته لحفتر.

ومثلت الخسائر الكبيرة ضمن قوات حفتر في بنغازي أيضاً، سبباً في غضب قادة المحاور في المدينة الذين ظهروا في مقاطع فيديو تناقلتها وسائل إعلام عديدة معلنين سخطهم على حفتر متّهمين إياه بضعف القيادة وضعف التخطيط العسكري. وتحدّث بعضهم عن خذلان لهم وتركهم في مواجهة مجلس شورى ثوار بنغازي دون ذخيرة ودون إمدادات عسكرية.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ دور حفتر ومستقبله في أيّ توافق محتمل يبديان غير واضحَي المعالم؛ إذ لا يزال يمثل قوة مسلحة قادرة على التأثير وتحظى بتأييد سياسي داخل البرلمان. ولا شكّ في أنّه سيكون أحد أبرز النقاط الخلافية ذات التأثير في الحوار ومخرجاته.

<sup>14</sup> "كيان عسكري جديد بطرابلس وحفتر يقبل البرعصي"، الجزيرة نت، 2015/6/16، على الرابط: <http://goo.gl/Eg0kiG>

## خاتمة

في ظل توجه أنصار المؤتمر الوطني إلى رفض المسودة الأخيرة، فإن آفاق التسوية تبدو غير واضحة في المدى المنظور، ولن تقتصر آثار هذا الموقف المتعجل على الحوار ومخرجاته بل قد تظهر في تداعيات سلبية على جبهة طرابلس لجهة زيادة الانقسامات والتصدع داخلها. لكن تجاهل المجتمع الدولي تحفظات أنصار المؤتمر، واندفاع عدد من الدول الأوروبية لفرض ضغوط على قيادات المؤتمر، قد يؤديان إلى نتائج خطيرة، وقد تدخل العاصمة في فوضى أمنية وسياسية ستجعل الأزمة أكثر تعقيداً.

أما في ما يتعلق بمنطق التوازن الذي اتبعه ليون من خلال إبقاء الجسمين التشريعيين المتصارعين عبر قوالب سلطوية جديدة، فقد يكون مخرجاً وحلاً مؤقتاً لخلاف الشرعية، يمكن أن ينجح في احتواء الصراع الدائر في حال جرى الاتفاق على دوائر الصلاحيات والتزام قدر كبير منها عند الممارسة. في المقابل، فإن خطر هذه المقاربة يكمن في الفشل في الانتقال من المؤقت إلى المستقر والدائم عبر انتخابات جديدة، في فترة لا تتعدى السنة تنتهي بالاستفتاء على الدستور. بمعنى أن يشرعن التوافق هذه الأجسام بإنهاء حجة كل طرف للتشكيك في شرعية الطرف الآخر، دون أن يجري الانتقال إلى الوضع الدائم والطبيعي، والمتمثل بإنشاء برلمان وحكومة ورئيس. في هذه الحالة، لن ينتهي الصراع المسلح، وقد يفتح الباب للتقسيم، أو لنموذج قريب من الحالة اللبنانية لتقاسم السلطات، والذي يمثل أبرز أسباب حالة الجمود والفشل.